جمهورية مصر العربية

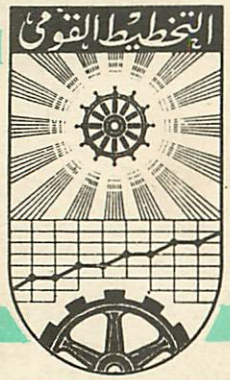

معهد التخطيط القومي

مذكرة خارجية رقم (١٣٨٠)

بعض مشكلات متابعة قطاعات الخدمات

د٠ غاف نخلة

ديسمبر ١٩٨٣

القاهرة
طريق صلاح سالم مدينة نصر

المحتويـــــات

- بعض مشكلات التخطيط والمتابعه فى قطاع الخدمات •
- التفرقه مابين قطاعات الخدمات •
- مشكلة تقدير الانتاج وتحديد الاهداف الانتاجية فى قطاعات الخدمات •
- طريقة حساب الانتاج فى قطاعات خدمه التنمية الاجتماعية •
- التخطيط التعليمى فى ضوء التغير الاجتماعى •
- تخطيط الخدمـــات الصحيـــة •
- وسائل التقـــويم فى قطاع الصحـــة •
- متابعة النشاط السياحـــى •
- التوصيـــــات •
- الملحـــــق •

بعض مشكلات التخطيط والمتابعة فى قطاع الخدمات* :

بعض مشكلات المتابعة فى قطاعات الخدمات ترجع فى كثير من الاحيان الى بعض المشكلات التى تواجهها فى عملية تخطيط هذه القطاعات • وان بعض مشاكل التخطيط والمتابعة فى قطاعات الخدمات لا يمكن ابرازها الا بمقارنتها بعمليات التخطيط فى القطاعات الاخرى •

المراحل العملية للتخطيط :

اولا تحديد الاهداف الاولية وهى التى تعين القيم التى لابد ان يبلغها بعض او كل العناصر الاقتصادية الهامة مثل الدخل القومى ، الاستهلاك ، الاستثمار ، ... الخ ومن هذا نجد ان هذه الاهداف هى الاتجاهات العامه والخطوط العريضة الذى يرغب المجتمع السير فيه لبلوغ غايات معينة فى خلال فترة زمنية معينة •

ومن هذه الاهداف يتحدد اهداف اكثر تحديدا من الاهداف الاولية لكل من القطاعات الرئيسية والجزئية وهذه المرحلة هى عبارة عن مرحلة القيام بدراسات تفصيلية وفنية بغرض تحديد اكثر دقه وتفصيل للاهداف وذلك فى حدود الاطار الاجمالى للاهداف الاولية •

وبعد وضع الخطة وتحديد الاهداف العامة والاهداف الجزئية تبدا مرحلة التنفيذ على مستوى الاجهزة الفرعية •

مرحلة متابعة التنفيذ :

للتعرف على ما اذا كانت الخطة تسير فى الطريق المحدد لها وان الاهداف الموضوعة تتحقق شيئا فشيئا فانه لابد من متابعة التنفيذ من ان لاخر ويساعد متابعة التنفيذ على معرفة الصعوبات والعقبات والمشاكل التى تواجهها اجهزة التنفيذ المختلفة فضلا عن مدى النجاح الذى بلغته فى تنفيذ الخطة • وعملية المتابعة هذه تظهر مدى واقعية وصحة الخطة الموضوعة لبعض القطاعات وقد يستدعى الامر احيانا لاعادة النظر فيها حتى تتمشى مع باقى القطاعات الاخرى ، ومع امكانية تحقق الاهداف المخططه •

---

* " بعض مشكلات التخطيط والمتابعة فى قطاع الخدمات " د • موريس مكرم الله — مذكرة خارجية رقم ٤٤٥ • يونيه ١٩٦٤ •

التفرقة ما بين قطاعات الخدمات :

يلاحظ ان قطاعات الخدمات تتضمن نوعين من القطاعات ذات طبيعة مختلفة الى حد ما وهى :

١ـ خدمات انتاجية :

قطاعات الخدمات التى تدعم الهيكل الاقتصادى بشكل مباشر نسبيا وهى الاسكان المرافق العامة ، النقل والمواصلات ، الامن والعدالة والدفاع ، الخدمات التنظيمية الاخرى والطابع الذى يميز هذه القطاعات هو انها تؤدى ذلك النوع من الخدمات التى تشيع اثارة فى باقى نواحى المجتمع ويقدر تقدمها يمكن للاجهزة الانتاجية وكذا القوة العاملة ان تحسن اداء وظائفها .

ويشبه القطاعات السابقة الى حد كبير قطاع التجارة والمال الا انه تتوقف كفاءته اساسا على حسن تنظيمه ويسر معاملاته فى ضوء سياسات وتدفقات اجمالى الخطة وهو لذلك يحتاج الى المستويات العليا من القوه العامله ، والمدربة لخدمة اتخاذ القرار ، بشكل اكثر حساسية .

٢ـ خدمات التنمية :

اى قطاعات الخدمات الاخرى وهى التعليم ، الصحة ، التنمية الاجتماعية والدينية ، الثقافة والترويحية .

ويتميز نشاط هذه القطاعات بان ينصب على الانسان مباشرة ويهدف اساسا الى رفع مستواه الفكرى والمعنوى والروحى . ونلاحظ ان نشاط هذه القطاعات يؤثر تاثير غير مباشر وعلى مدى اطول على الانتاج المادى .

ومن اوضح الامثلة لذلك قطاع الخدمات التعليمية وقطاع الخدمات الصحية اذ ان تحسين مستوى الخدمة فى كل منها يزيد من امكانيات الانسان الانتاجية سواء من حيث الكم او من حيث النوع .

اهمية هذه القطاعات فى عمليات التخطيط ومشكله توزيع الاستثمار بين هذه القطاعات والقطاعات السلعية :

ان الهدف النهائى من التوسع فى القطاعات السلعيه هو اشباع حاجات الانسان المادية ورفع مستوى معيشته لذلك فان الهدف من التوسع فى قطاعات الخدمات هو تحقيق اكبر قدر ممكن من السعادة والرفاهية للانسان سواء عن طريق اشباع حاجاته المادية او حاجاته المعنوية ، بالاضافة الى تحقيق معدلات الانتاجية للفرد وتفادى الاختناقات الهيكليه بالشكل الذى يخدم الاتساق النهائى لنمو المجتمع .

ونظرا لان الموارد المتاحة للاستثمار محدودة ولا تكفى للقيام بتنفيذ جميع مشروعات القطاعات السلعيه وقطاعات الخدمات لذلك كان لابد لايجاد معيار لتوزيعها ما بين مختلف القطاعات وكذلك لاختيار المشروعات ذات الاولوية فى التنفيذ .

ويلاحظ انه فى البلاد النامية من الافضل ان تستوعب قطاعات الخدمات النصيب الاكبر من الموارد المتاحة للاستثمار وذلك لاسباب كثيرة اهمها انها تنصب مباشرة على الانسان وبالتالى فانها ذات أثر فعال وسريع من حيث تحقيق رفاهية وسعادة الانسان والذى يمثل الهدف الاول والاخير لاى نشاط اقتصادى او اجتماعى وذلك فضلا عن ان تحسين العنصر البشرى يعتبر من اهم العوامل المحدده لنجاح اى عملية تنمية اقتصادية .

مشكلة تقدير الانتاج وتحديد الاهداف الانتاجية فى قطاعات الخدمات :

من المعروف فى القطاعات السلعية ان تقدير الانتاج يتم على اساس حاصل ضرب السعر فى كمية الانتاج — وهناك اكثر من مدخل لتحديد السعر بافتراض وجود تدخل مركزى — اما كمية الانتاج فتحدد اساسا من بيانات المشروع السلعى .

اما بالنسبة لمشروعات قطاعات الخدمات وذلك فيما عدا البعض منها كالنقل والمواصلات وخدمات قطاع التجارة والمال فاننا نجد صعوبات بالغه فى تقدير قيمة الانتاج فيها نظرا

لان بعض هذه الخدمات لاتتداول فى الاسواق على الاطلاق او ان بعضها تختلف قيمتها التسويقية اختلافا كبيرا من حيث الزمان والمكان بالاضافة الى كمية الانتاج منها غير قابل للقياس لذلك فانه يصعب فى كثير من الاحيان تقدير قيمة الانتاج منها .

طريقة حساب الانتاج فى قطاعات خدمة التنمية الاجتماعية :

نظرا لان المنتج من هذه الخدمات غير مباع فتحسب قيمته على اساس التكلفة التى تتكون فى الغالب من الدخول المتولده خلال عمليه انتاجها . وهى عبارة عن الاجور وعوائد حقوق التمليك التى هى فى الغالب تمثل الايجارات ، هذا بالاضافة الى قيمة المستلزمات السلعيه والخدمية المستخدمة فى عملية انتاج الخدمة .

ونتلخص عملية حساب الانتاج فى قطاع الخدمات غير المباعة فى المعادلات الاتية * :ـ

مستلزمات الانتاج = المستلزمات السلعية + المستلزمات الخدمية
(المستخدمة فى انتاج الخدمة)

القيمة المضافة (الدخل) = الاجور + عوائد حقوق التملك

الاجور = جملة الباب الاول فى موازنة الجهة

عوائد حقوق التملك = جملة بند المصروفات التحويلية فى الباب الثانى من موازنة الجهة .

الانتاج = القيمة المضافة + مستلزمات الانتاج

ومن الملاحظ ان هناك بعض المؤسسات الخدمية التى تقدم الخدمة باجر وقد تحقق فائض على شكل ارباح وفى هذه الحالة يستخدم فى حساب قيم ناتجها . الاسلوب الذى يعتمد على الايرادات ، وليس على اساس التكلفة الذى يستخدم فى حسابات انتاج الخدمات غير المباعة وتتلخص طريقة حساب الانتاج فى تلك المؤسسات الخدمية التى تهدف الى الربح فى المعادلات الاتية * * :ـ

* " تخطيط خدمات التنمية الاجتماعية " د . كرم حبيب برسوم ـ مذكرة داخلية رقم ٥٦٤ ـ مايو ١٩٧٧ .

* * نفس المرجع السابق .

جملة الانتاج = جملة الايرادات الجارية ـ المشتريات التى بغرض البيع
مستلزمات الانتاج = المستلزمات السلعية + المستلزمات الخدمية
القيمة المضافة = جملة الانتاج ـ مستلزمات الانتاج
عوائد حقوق التملك = القيمة المضافة ـ الاجور
وهى تمثل الاهتلاك + الايجارات + الفوائد + الفائض.

ولقد ترتب على ذلك ان متابعة التنفيذ لقطاعات الخدمات قد سار على نفس النمط بمعنى ان جميع المسئولين عن هذه القطاعات لتقرير نسبة التنفيذ يلجاون الى هذه الطريقة للقياس رغم كل ما بها عيوب وهى :ـ

١ـ ان تحديد المرتبات والاجور يتم تبعا لعوامل تنظيمية وليس على اساس تفاعل العرض والطلب لذلك فان اى رفع فى مستويات الاجور المختلفة يترتب عليه زيادة فى قيمة الانتاج دون ان يكون ذلك مرتبطا بالتوسع فى الخدمة او التحسين فى نوعها وعلى هذا فان الزيادة المترتبة فى قيمة الانتاج قد لا تمثل زيادة حقيقية فى انتاج او تحسين نوعها .

٢ـ بالنسبة لمستلزمات الانتاج فان اى زيادة فى كمية الانتاج وقيمتها ولو كان ذلك ليس نتيجة للتوسع فى الخدمة بل نتيجة للاسراف او سوء استخدامها سوف تؤثر على رقم قيمة الانتاج وبالتالى فان زيادته لا تعكس ايضا التوسع فى الخدمة .

ولهذا فان الاعتماد على هذه الطريقة فى قياس قيمة الانتاج فى قطاعات الخدمات ونسبة التنفيذ فيها قد يؤدى الى نتائج مضللة ولا تمثل الحقيقة والواقع سواء كان ذلك عند وضع الخطة او عند متابعة تنفيذها .

لذلك فلا بد من استخدام مؤشرات اخرى بالاضافة الى المؤشر الخاص بقيمة الانتاج وللتعرف على ما يحتاجه كل من هذه القطاعات من مؤشرات اضافية لابد ان نبدا بالتساؤل عن ماهية الاهداف المحددة لكل من هذه القطاعات وهى تتضمن نوعين هما :ـ

١ـ اهداف رقمية ٢ـ اهداف نوعيه

وبالنسبة للاهداف الرقمية فانه الى جانب قيمة الانتاج هناك الكثير من الاهداف الاخرى التى تختلف من قطاع لاخر • فمثلا فى قطاع التعليم فان احد الاهداف المحدده فى مرحلة التعليم الابتدائى هو بلوغ نسبة التلاميذ الملتحقين فعلا بالمدارس الابتدائية قدر معين من مجموع الاطفال الذين هم فى سن الالتحاق بالمدارس الابتدائية ••• الخ وكذلك الحال بالنسبة لعدد الفصول وعدد المدارس ••• الخ •

فان العبئ الاكبر فى تحديد هذه الاهداف يقع على المشتغلين فى قطاعات الخدمات المختلفة وان تحديد مثل هذه الاهداف واستخدام مؤشرات لمتابعة تنفيذها ليس بالصعب بالنسبة لهم وكذلك الحال لاعداد المؤشرات الرقمية اللازمة لمتابعة تنفيذها •

اما بالنسبة للاهداف النوعيه فانها تعتبر من اهم اهداف هذه القطاعات نظرا لان ليس العبره بقيمة الانتاج فى هذه القطاعات او تحقيق الاهداف الرقمية الاخرى بل ان نوع الخدمة وتحسينها يعتبر اهم من الاهداف الرقمية •

وعلى سبيل المثال لو زاد عدد التلاميذ فى المدارس الابتدائية وامكن تحقيق الهدف الرقمى المحدد ولكن فى الوقت نفسه حدث هبوط فى مستوى التدريس او التعليم سواء لزيادة عدد التلاميذ فى الفصول او النقص فى عدد المدرسين فان هذا يعنى ان احد الاهداف النوعية لم يتحقق ولهذا فلا بد من تحديد هذه الاهداف النوعية تحديدا دقيقا على قدر الامكان • ويقع عبئ تحديد هذه الاهداف على المشتغلين فى قطاعات الخدمات المختلفة ولكن قد تعترضهم فى هذه الحالة مشكلة القياس او ايجاد مؤشر لتتبع التنفيذ •

التخطيط التعليمى فى ضوء التغير الاجتماعى * :

ان معظم البلاد لم تستطع ان تواجه التوسع التعليمى الفجائى بخططها القائمة بل وانها لم تستطع ان تواجه هذا التوسع الا عن طريق خطط تعليمية قصيرة المدى (خمس سنوات مثلا) ترتبط بامكاناتها المالية وبقدراتها الاستثمارية .

فمن الواضح ان هناك حاجة قصوى الى الالتزام باستراتيجية جديدة للتعليم ، وهذه الاستراتيجية من شأنها ان تحدث توسعا فى التعليم باكبر سرعه ممكنه ، سواء بالنسبة لانماطه او مناهجه او لطرقه او لنظم التقويم فيه ، بهدف تعليم اكبر نسبة عددية من الشباب ، وبالتالى الى تحقيق ديمقراطيته . الا ان التعديلات السريعة الواسعه التى تمت فى المجال الاقتصادى والاجتماعى ادت الى تغير ملحوظ فى النظام التعليمى فى منتصف عام ١٩٦٠ — وهذا التغير استهدف تأمين الفرد من الناحية التعليمية على اساس من العادات التربوية . وهذا التوسع الفجائى فى التعليم اوجد نوع من عدم التوازن بين التعليم والامكانات الاقتصادية المتاحه له من جهه وبين المتعلمين والمجتمع من جهه اخرى .

ومنذ عام ١٩٦٠ بدات البلاد النامية فى التجارب مع ظروفها الجديدة عن طريق وضع استراتيجية تعليمية تستهدف التوسع الكمى فى حجم التعليم .

تحقيق العائد من التعليم :

ان بيانات التكلفة التعليمية والعائد التعليمى بالنسبة لكل طالب واثر ذلك على الدخل القومى امور لا يمكن حسابها ، خصوصا بالنسبة للدول التى تعانى من البطالة بين المتعلمين وهذا الموقف لا يمكن الخروج منه الا اذ توافرت البيانات الصحيحه والدقيقة اللازمة لمثل هذه المقاييس .

---

* " التخطيط التعليمى فى ضوء التغير الاجتماعى " د . كرم حبيب برسوم مذكرة داخلية رقم ٦٧٧ سنه ١٩٧٩ .

ولعل اهم نواحى القصور فى قياس العائد التعليمى ما يتصل باحصاءات المستقبل حول موضوع العائد ، وان كانت حده هذه المشكلة يمكن ان تخف اذا ما تحسنت اساليب جمع البيانات .

وربما تعتبر زيادة الدخل الفردى كنتيجة لزيادة التعليم مقياسا صحيحا فى الحالات الفردية ، وثم مقياس اخر هو زيادة دخول الافراد المتعلمين عن متوسط الزيادة التى تحدث فى الدخل الجماعى ، ولكن هذا القياس ايضا معرض للنقد نظرا لعدم وجود معايير ثابته له ، ونظرا لان تفاوت جهود الافراد المتعلمين وتفاوت الاجور والمرتبات التى يتقاضونها وبالتالى تفاوت الايراد الذى يحصل عليه كل منهم ، يجعل من العسير وضع مقاييس موحده يتم معامله جميع الافراد على اساسها .

ولقد حاول المفكرون ان يضعوا ايضاحات للمقاييس التى اقترحوها لقياس العائد الاقتصادى للتعليم ، وان لم ينجح احدهما فى ان يضع امام مخططى التعليم قواعد ثابته يتم على اساسها وضع الخطة التعليمية من وجهه النظر الاقتصادية .

تخطيط الخدمات الصحية :—

ضرورة التخطيط للصحة :—

وكان من اسباب اعتراف كثير من البلدان باهمية التخطيط للخدمات الصحية ما يلى :—

١ — الاهتمام المتزايد من جانب الحكومات الى مشاكل الصحة العامة سواء كنوع من الخدمات او لتجنب الخسائر الاقتصادية المترتب على انخفاض المستوى الصحى وازدياد الامراض وانعكاس ذلك على الانتاج ومستوى الدخل .

٢ — زيادة تفهم الدولة للصله الوثيقة بين مستوى الخدمات الصحية والرفاهية والتنمية الاجتماعية .

٣ — تطور علوم الاحصاءات الحيوية وامكان تطويعها لعلوم وابحاث الطب والتنبؤ بتطور الاتجاهات الحيوية فى الامراض والسكان .

٤ــ ظهور عوامل جديدة مثل امراض المهن المستخدمة والاشعاعات الذرية .

٥ــ زيادة طول او توقعات العمر بين افراد الشعب وارتباط ذلك بالمستوى الصحـــى وظهور الحاجة الى نوع جديد من الخدمات الطبية .

٦ــ النجاح المتزايد للتعاون الدولى فى مجالات الصحة وضرورة ارتباط ذلك بخطـــوط معينة .

ولضمان صفه الاستمرار فى التخطيط فهناك عدد من الخطوات اللازمة منها :ــ

١ــ تعيين اهداف المجتمع :

وهى نقطه البدء الاساسية فى عملية التخطيط وفيها يحدد ما يطلب تحقيقه فى الفـــترة التالية ونوع التطور المطلوب وهل الهدف الاجمالى وهو رفع المستوى الصحى يكون بالعنايـــة بالنواحى الوقائية ام العلاجية ام صحه البيئة .

٢ــ اقرار الخطة :

بعد وضع الخطة لابد لها من هيئة مسئوله لاقرارها وهذا يتطلب ان تعتمدها الدولـــه . وبعد اقرارها يكون هناك التزام بالخطة وتنفيذها وهذا يتوقف على مدى مساهمة الحكومـــة فى استشارات الخطة .

٣ــ تنفيذ الخطة :

ولا شك ان حسن تنفيذ الخطة الصحية يتطلب مساهمة واعية من الشعب فى اعداد الخطـة وفى مناقشتها وتفهمها وهذا يتطلب من الجهات المسئوله ان تقوم بحمله نوعيه لضمان التفـات الشعب حول الخطة مما يعطى لها سندا قويا اثناء التنفيذ .

٤ــ متابعة التنفيذ :

لضمان تنفيذ الخطة الصحية على وجهها السليم وضمان التدخل فى الوقت المناســـب لتعديل الاهداف او الوسائل اذا استدعى الامر فى ضوء التجربة والتنفيذ وهذا يعنى وجـود

نظام لمتابعة تنفيذ الخطة والتعرف على المشكلات الموجودة او المعوقات وارتباط ذلك حيويا باستمرار عملية التخطيط ذاتها ولهذا تميز نوعين من المتابعة ٠

ا ـ متابعة الاداء :

وهى المتابعة العادية الاشرافيه فى الوحدات على طبيعة العمل وكفاءة العاملين وكفاءة الخدمة وهذا يدخل ضمن القواعد الرقابية التى تمارسها الجهات السياسية وتقديم البيانات التى توضح مدى تقدم العمل كما او نوعا فى تحقيق الاهداف التى سبق ان حددتها الخطة الصحية وهذه البيانات قد تعطى مؤشرا عن مدى فعالية الخطة الموضوعة ازاء الحاجة الى اعادة النظر فى بعض وسائلها اى ان ذلك يتيح القدر الكافى من المعلومات والدراسات للسلطه المسئوله فى الدولة (التنفيذية) بما يساعد على اتخاذ الاجراءات او ادخال التعديلات ٠

ب ـ متابعة الخطه ذاتها :

وهذا من مسئولين جهاز التخطيط وهو الذى يمكن ان يؤدى الى تعديل الخطه وتمتد متابعة الخطة الى مراجعة اسلوب التخطيط ذاته ٠ وهذا يعتمد على عنصرين هما الجانب الفنى ويتوقف على كفاءة الافراد المشتغلين بالتخطيط وتوفير البيانات والمعلومات اللازمة ، والعنصر الاخر هو الجانب المترتب على التغيرات التى قد يقتضيها التغير الهيكلى الذى قد تحدثه الدوله اثناء التنفيذ مثل اصدار قوانين جديدة او ادخال قطاعات اخرى للخدمة ٠

تقييم الخطة :

اغلب مجهودات التقييم تتجه الى دراسة انجازات الخطط الخمسية ودواعى نجاحها او معوقاتها ومدى ما وصلت اليه فى التعبير عن الاهداف المرجو الوصول اليها فى الخطه طويلة الاجل ٠

ويجب ان تتم هذه الدراسات فى وقت مناسب يمكن من البدء فى الخطه الجديدة بمجرد انتهاء الخطه السابقة ولذلك لابد من اعداد التقارير الاوليه قبل نهاية الفترة التخطيطية بوقت كامل .

التقويم فى قطاع الصحه *:

بعض التعاريف :

التقييم valuation كتعريف يقصد به اثبات الوضع القائم مع تقدير الفرق من الناتج الفعلى وما كان منتظرا الحصول عليه لقياس درجة التقدم نحو الهدف الموضوع .

التقويم Evaluation يقصد به النشاط الذى يقوم بدراسة اسباب ونتائج التقييم والعمل على اصلاح ما قد يعترى الاداء من ضعف حتى يمكن من تحقيق الاهداف .

وسائل التقويم :

تشمل ثلاث وسائل رئيسية هى :

ا ـ تقييم الكتابة

ب ـ تقييم الفعالية

جـ ـ تقييم التكلفة

ا ـ تقييم وقياس الكتابة :

يقصد بها قياس كتابة الامكانيات سواء كانت امكانيات بشرية او امكانيات مادية كالمنشآت والمستشفيات والاجهزة واهمية هذا التقييم هو دراسة اثر الكفاية على ناتج الاداء وهل توجد نقص فى الامكانيات تؤدى الى قصور فى الاداء ام يوجد فائض فيها يؤدى الى زيادة فى التكلفة .

ب ـ تقييم وقياس الفعالية :

يقصد به قياس الناتج الفعلى للاداء output وعلاقته بما كان يهدف اليه وما كان

* " التخطيط والتقويم فى قطاع الصحه " د . محمد صلاح الدين النقادى مذكرة داخلية ٢٤٧ يونية ١٩٧٢ .

متوقعا ويقيم ناتج الاداء بين ما حققه النشاط فى الجهاز الصحى من ناتج output بالنسبة الى ما استخدام input من امكانيات حسب الاهداف الموضوعة .

وفى قطاع الصحه قد يكون من السهل قياس ما استخدم من امكانيات مثل عدد المستشفيات وعدد الاسره وعدد الاطباء والممرضات ... الخ ولكن ليس من السهل قياس الناتج .

جـ ـ تقييم التكلفة :

تقاس التكلفة فى القطاع الصحى عن طريق قياس :

١ ـ التكلفة الراسمالية

٢ ـ التكلفة الجارية

٣ ـ الخسارة الناتجة عن المرض

وتشمل التكلفة الراسمالية القيمة الناتجة عن استعمال الامكانيات المستعمله والتى تتمثل فى :ـ

امكانيات بشرية : كالاطباء ـ الممرضات ـ المساعدون الفنيون ـ الشغالة .

امكانيات مادية : كالمستشفيات ـ العيادات ـ الاسره ـ التجهيزات

وتقييم اى جهاز صحى او وحده صحية هى العلاقة بين الامكانيات والناتج والتكلفة التى صرفت عليه .

متابعة النشاط السياحـــى :

أولا : اسلوب المتابعة :

يقوم قطاع التخطيط بوزارة السياحه بموافاه الاداره العامه للمتابعه والتقييم بما تـم اقراره من خطط قصيرة وطويلة الاجل كذلك اسس ونتائج الدراسات التى تم التوصل اليها حتى يستطيع القائمون بالمتابعة من تحديد الاسلوب الامثل للقيام بواجباتهم من بدء تنفيذ هذه الخطط.

وتعد الاداره العامه للمتابعة تقارير دورية شهرية وربع سنوية ونصف سنوية متضمنة سيـر العمل فى تنفيذ الخطه ومدى التقدم فى تحقيق اهدافها وفيما يلى البنود التى ترد فى كل مـــن هذه التقارير .*

I ـ التقرير الشهرى : وينقسم الى تسع اقسام :

١ ـ فى مجال التخطيط السياحى .
٢ ـ فى مجال متابعة مشروعات القطاع الخاص .
٣ ـ فى مجال البحث العلمى .
٤ ـ فى مجال متابعة الحركة السياحية .
٥ ـ فى مجال المتابعة والتقييم .
٦ ـ فى مجال الشرطة السياحيـة .
٧ ـ فى مجال التنشيط السياحى .
٨ ـ فى مجال النشاط الانجازى للشركة المصرية العامه للسياحه والفنادق .
٩ ـ فى مجال الانجازات العامه بالوزارة .

---

* "دور وزارة السياحه فى تخطيط النشاط السياحى ومتابعة فى مصر "
الجهاز المركزى للمحاسبات ـ قطاع البحوث ـ اعداد : مدحت ابراهيم الشوربجى ـ مها محمد سرور .

ـ التقرير الربع سنوى :

ويتضمن بيان تقريبى عن المنصرف على البنود المختلفه فى الباب الاول والثانى كذلك المحصل من الايرادات فى الفترة موضع التقرير ، بالاضافه لبيان مستقل عن المنصرف على تنشيط السياحه عن نفس المدة ، ويعرض لاعداد العاملين بالقطاع العام السياحى وتقرير عن المشروعات الاستثمارية السياحية خلال ربع سنه .

ـ التقرير النصف سنوى :

ويشمل بالاضافه لبنود التقرير الربع سنوى بيانا عن العماله فى الديوان العام بوزارة السياحه وعرض لنتائج الاعمال عن ٦ شهور .

نتائج عامه ومقترحات : *

أولا : فى مجال الاعداد الخطه السياحية :

١ ـ يلاحظ ان الاستثمارات السياحيه تعامل معامله غيرها من الاستثمارات فى القطاعات الاخرى وفقا للقوانين والتشريعات المصرية التى صدرت فى شأن استثمار رأس المال العربى والاجنبى ويقترح ان تكون برامج التنمية السياحيه اكثر مرونه من غيرها من البرامج ، حتى يمكن ان قوائم بمصلحه المستثمر الخارجى وتحقيق الاهداف العامه . نظرا لوجود تناسب طردى بين حجم وعدد القرارات الاستثمارية الخاصة بقطاع السياحه وبين درجة الثقة فى الجهاز الحكومى المشرف على هذا القطاع حيث ان النشاط السياحى من الممكن ان يحقق انتعاشا كبيرا عندما يكون ضمن اطار عام يهدف الى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشامله .

٢ ـ ينبغى التنسيق بين نوع وحجم ومكان كل من الاستثمار العام والخاص ، حتى يمكن توظيف كافه الامكانيات السياحية لزيادة الطاقه الاستيعابية فى هذا القطاع . ومن صور التنسيق توجيه الاستثمار العام الى تلك المناطق والمشروعات التى لا يميل الاستثمار الخاص للدخول فيها .

* نفس المرجع السابق .

٣ - يلاحظ عدم الاستقرار النسبى فى نظام الاحصاءات السياحيه المعمول به من حيث تحديد مفاهيم المتغيرات السياحيه واسلوب ودرجة الحصول على البيانات واصدارها .

٤ - يلاحظ عدم وجود اسلوب محدد سلفا لدى وزارة السياحه لدراسه المشروعات السياحيه الجديدة تتمكن الوزارة بمقتضاه من تحديد الاثار المباشرة وغير مباشرة للمشروع .

٥ - يلاحظ أنه قد استخدم فى تقرير عدد السائحين خلال سنوات الخطة اسلوب النسبه المفروضه للزيادة . ويقترح فى هذا الشأن ضرورة استخدام اسلوب التقرير باتباع طريقة المربعات الصغرى لما يؤدى اليه الاسلوب المتبع حاليا فى المغالاه فى تقدير عدد السائحين المشار اليهم . **

ثانيا : فى مجال متابعة الخطة السياحيه :

١ - يلاحظ ان وزارة السياحه لم تحدد الفاصل الزمنى بين تاريخ الترخيص باقامه المشروع السياحى وتشغيله . والمفروض وضع هذا الحد الزمنى حتى يؤخذ فى الاعتبار عند حساب الطاقه السياحية للاقتصاد القومى .

وكذلك يقتضى الامر ان يتوافر بيان بالادارة العامه للاحتياجات والرخص عن تاريخ بدء التشغيل للمحال العامه السياحية الجديدة حتى يتسنى ممارسة الرقابة على هذه المحال من الجهات التابعة لوزارة السياحه وغيرها من الجهات الرقابية الاخرى .

٢ - يلاحظ عدم شمول تقارير الادارة العامه للمتابعة والتقييم فى عرضها لأوجه النشاط المختلفه بوزارة السياحه وينبغى تطوير اسلوب اعداد تقارير المتابعة الدورية بحيث يعبر تعبيرا دقيقا عن الهدف من وضعها - وخاصة فى المجالين :-

** بلغ عدد السياح ٤٥٠٧١٨ سائحا فى مجال متابعة الحركة السياحيه عن نصف الاول لعام ١٩٧٧

أ ـ تغطية كافه الانشطة التى تمارس بالوزارة .

ب ـ تقييم الجهود الادارية السياحية المبذولة حتى يمكن تطويرها وتوجيهها الى الوجه الاكثر عائدا .

ولقد عقدت مجلة اكتوبر* وتهاالسنوية عن السياحه فى مصر وعرض اهم توصيات الندوة التى كان لها الفضل الكبير فى متابعة الكثير من المشروعات ونجاح الكثير من الاعمال ومنها مازال تحت التنفيذ .

أهم التوصيات هى :

ـ اجراء دارسة موسعه عن تكلفة انشاء الفنادق فى مصر وتحديد نسب العائد الممكن الحصول عليه من الاستثمار الفندقى وتأثير ذلك على الاسعار .

ـ ضرورة العمل على خلق وتنمية اماكن جذب سياحية جديدة لتخفيف الضغط على المزارات السياحية الحالية .

ـ الاهتمام بالسياحه النيلية والفنادق القائمة والاخذ فى الاعتبار بضرورة توفير وسائل الامان والانقاذ وانشاء مراسى نيلية .

ـ اتخاذ اللازم نحو تشجيع الاستثمار فى المناطق السياحية الجديدة وبخاصه الشواطئ

ـ ضرورة الاهتمام بنظافه المواقع السياحية كلها .

ـ انشاء عدة متاحف اقليمية يعرض فيها المكدس من الاثار فى المتاحف الكبرى مع الاهتمام بالمتحف المصرى .

ـ الاهتمام بالسياحه ككل واعتبارها صناعة يمكن ان تساهم فى تدعيم الاقتصاد القومى وتعتبر مصدر اساسيا من مصادر الدخل للعمله الحره جنبا الى جنب مع قناة السويس والبترول والصناعة .

---

* مجلة اكتوبر فى ١٩٨٢/٧/١٨ .

المنفذ من الاستخدامات الاستثمارية للقطاع العام خلال النصف الاول ونسبته الى المستهدف بخطه عام ١٩٨٣/٨٢ حسب جهات الاسناد

جهات الاسناد	المستهدف	المنفذ	النسبه %
وزارة السياحه	٠ر٥٣	٤ر٢٥	٩ر٤٧
وزارة التربية والتعليم	٠ر٧٥	٥ر٢٣	٣ر٣١
وزارة التعليم العالى	٠ر١٠٥	٧ر٤١	٧ر٣٩
اكاديمية البحث العلمى والتكنولوجية	٠ر١٠	٢ر٣	٠ر٢٣
وزارة الدولة للثقافة	٦ر٨*	٢ر٣	٧ر٢٦
وزارة الدولة للاعلام	١ر٧	٥ر٠	٤ر٢٩
وزارة الصحة	٨ر٧٣	٤ر٢١	٠ر٢٩
وزارة الشئون الاجتماعية	٥ر٧	٥ر١	٠ر٢٠
وزارة القوى العامله والتدريب المهنى	٩ر١	٥ر٠	٣ر٢٦
وزارة الاوقاف	٧ر٣	١ر١	٧ر٢٩
وزارة الداخلية	٠ر٢٧	٦ر١٦	٥ر٦١
وزارة العدل	١ر٧	١ر٠	٩ر٥
وزارة الخارجية	٤ر٢	٥ر٠	٨ر٢٠
وزارة الدوله للتنمية الشعبية	٠ر٦	٧ر١	٣ر٢٨
وزارة التخطيط	١ر٣	٨ر٠	٢ر٢٢
المجلس الاعلى للشباب والرياضه	٤ر٣	١ر٠	٩ر٢
الازهر الشريف	٠ر١٦*	٧ر٢	٩ر١٦
جهاز الخدمات العامه بوزارة الدفاع	١ر٠	١ر٠	٠ر١٠٠
رئاسة الجمهورية	٦ر٢*	١ر٠	٨ر٣
أمانه مجلس الوزراء	٢ر٣*	٤ر٠	٥ر١٢
الجهاز المركزى للتنظيم والادارة	٠ر٢	١ر٠	٠ر٥
الجهاز المركزى للمحاسبات	٥ر٠	٤ر٠	٠ر٨٠
المحكمه الدستورية العليا	٠ر٠٥	—	—
اتحاد الاذاعة والتلفزيون	٦ر٢٣	٩ر٠	٣ر٤٠

المصدر : متابعة النصف الاول لخطه التنمية ٨٣/٨٢ فى يناير ١٩٨٣ * تتضمن نصيبها من غير الموزع .

من تقرير متابعه الشهور التسعه الاولى من خطه التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٣/٨٢ يلاحظ ان نسبه ماتحقق من انتاج في قطاعات الخدمات الانتاجية تتجاوز النسبه العامه في مجموعها بينما تقل هذه النسبه العامه في مجموعها قطاعات الخدمات الاجتماعية والسيادية نتيجة الانخفاض في نسبه الخدمات الحكومية التي ترجع اساسا الى نقص السحب على الاعتمادات الاجمالية خلال الفترة

قيم الانتاج المحقق في الشهور التسعه الاولى من عام ١٩٨٣/٨٢ * مقارنه بالمستهدف في خطة ذلك العام

(بالمليون جنيه)

القطاع	المستهدف من عام ١٩٨٣/٨٢	المحقق خلال فترة المتابعة	نسبه المحقق الى المستهدف (%)
التجارة والمال	٥٧٠٣ر٣	٤٠٥٠ر٠	٧١ر٠
السياحه	٥٢٠ر٠	٤٠٧ر٠	٧٨ر٣
التأمينات الاجتماعية	٣٩ر٠	٢٩ر٠	٧٤ر٤
الخدمات الشخصية والاجتماعية	١١٠٣ر٠	٨٥٠ر٠	٧٧ر١
الخدمات الحكومية	٣٨٥٧ر٧	٢٢٩١ر٦	٥٩ر٤

من الجدول نلاحظ ان قطاع التجارة والمال حقق خلال التسعه شهور الاولى من الخطة ١٩٨٣/٨٢ انتاجا قدره نحو ٤٠٥٠ر٠ مليون جنيه بنسبه ٧١٪ من المستهدف بالخطة المعتمده ويبلغ ٥٧٠٣ر٣ مليون جنيه .

بينما نلاحظ ان السياحه اعلى نسبه من المستهدف وهي ٧٨ر٣٪ ، بينما الخدمات الحكومية حققت اقل نسبه وهي ٥٩ر٤٪ .

* الاهرام الاقتصادي ـ العدد ٧٤٨ ـ مايو ١٩٨٣ .

التوصيـــــات

١ ـ ان نسبه المنفذ الى المستهدف الوارده بجداول المتابعه يصعب اعتبارها من المؤشرات الجيدة لقياس كفاءة التنفيذ بالنسبه للخطه فى قطاع الخدمـــات نظرا لامكانية اختلاف تعريف الانتاج داخل وحدات قطاع الخدمات ككل .

٢ ـ بالنسبه للقطاع الخاص داخل قطاع محل الدراسه لايمكن الاعتماد على بياناتها نظرا لاحتوائها على عنصر التقدير وبالتالى يصعب التحقق من التنفيذ الحقيقى للخطـــــه .

ملحـــق

قطاع التجارة الداخلية والمال والسياحه :

تضع الخطه اهدافها بالنسبه للتجارة الداخلية موضع التنفيذ من خلال زياده منافذ التوزيع وقنواته ، وتعبئة وتغليف السلع بما يناسب ودخول المستهلكين وتشجيع الجمعيات التعاونية الاهليه والفئوية ومنحها القروض وكافةالتسهيلات والتوسع فى مشروع كساء العاملين بالدولة فى الحكومه والقطاع العام . كما تهتم الخطه الخمسيه بمواجهه والتغلب على معوقات تنميه وتنشيط موافق القطاع ومنها التخلص من المخزون والتوجيه بالتركيز على انتاج السلع التى يطلبها المستهلك .

وبالنسبه لقطاع المال فان سياسه اصلاح المسار الاقتصادى تركز على الاعتماد بصورة اكثر فعالية على السياسات المالية والنقدية ، مع ابراز اهمية الجهاز المصرفى فى دعم الاقتصاد القومى فى مرحلة النمو واستمراره فى تعبئه المدخرات اللازمه لدفع عجلة التنمية وزيادة الدخل القومى .

هذا وتستهدف الخطه زيادة فاعلية الجهاز المصرفى فى تعبئة الموارد لتدبير الاموال اللازمة للتنمية . وذلك عن طريق تنشيط وسائل الجذب المختلفه للادخار وتنويعه .

وفيما يتعلق بقطاع التأمينات ، فأن الخطه الخمسيه تعول عليه بدرجه كبيره فى تمويل استثماراتها من خلال اقراض بنك الاستثمار القومى لمدخرات القطاع .

وفى مجال السياحه ترمى الخطه الخمسيه الى تحقيق التوسع المطلوب فى رقعه البلاد السياحيه بخلق مناطق الجذب السياحى والسكانى الجديدة وزيادة عدد السائحين وعدد الليالى السياحيه ، وتدعيم وزيادة الطاقه الايوائية للسياحة المحلية والاجنبية وتوفير عدد من فرص العمل المباشرة فى القطاع السياحى الى جانب العماله فى قطاع المبانى والتشييدات

السياحيه ويتطلب ذلك الخروج من المناطق المزدحمه والتوسع فى الفنادق وفى مناطق العمران حيث تتوفر المرافق العامه والاهتمام ببرامج تجميل وتحسين المناطق السياحية واقامه الاستراحات وانشاء الموتيلات والقرى السياحيه ، وتدعيم اصطول النقل السياحى وتطويره باستخدام وسائل جديدة كالنقل بالهليوكوبتر .

وتتلخص اهداف قطاع السياحه بنهاية الخطة (٨٧/٨٦) فى زيادة عدد السائحين بنحو ـ ١٧٠٠ الف سائح وزيادة عدد الليالى السياحيه بحوالى ٨ مليون ليله وزيادة الطاقه الايوائية للسياحه المحلية والاجنبية بنحو ١٢٠ الف غرفه وتوفير نحو ١٢٥ الف فرصه عمل مباشره .

كما تستهدف الخطه الخمسيه زيادة انتاج قطاع التجارة بنحو ١٥٣٣ مليون جنيه بنسبه ٣٦ر٨٪ خلال الفترة وبمعدل نمو سنوى ٦ر٥٪ ، كما يزيد ناتج هذا القطاع بنحو ٩٦٠ مليون جنيه بنسبه ٣٨ر٢٪ خلال الفترة وبمعدل نمو سنوى ٦ر٧٪ .

اما قطاع المال فتستهدف الخطة زيادة انتاجه بنحو ٤٣٢ مليون جنيه بنسبه ٣٨ر٣٪ خلال الفترة وبمعدل نمو سنوى ٦ر٧٪ ويزيد ناتجه بنحو ٤١٥ر٢ مليون جنيه بنسبه ٣٩ر٩٪ خلال الفترة وبمعدل نمو سنوى ٦ر٩٪ ويستهدف قطاع التأمين زيادة انتاجه بنحو ٣٦ر٢ مليون جنيه بنسبه ٤٢ر٦٪ خلال الفترة وبمعدل سنوى ٧ر٤٪ كما يزيد ناتجه بنحو ٢٢ر١ مليون جنيه بنسبه ٤٧ر٠٪ خلال الفترة وبمعدل نمو سنوى ٨ر٠٪ .

وينمو قطاع المطاعم والفنادق والسياحه بنحو ١٧٣ر٥ مليون جنيه بنسبه ٣٤ر٧٪ خلال الفترة وبمعدل نمو سنوى ٦ر١٪ كما ينمو ناتج هذا القطاع بنحو ٩٢ر٨ مليون جنيه بنسبه ٤٠ر٣٪ خلال الفترة وبمعدل نمو سنوى ٧ر٠٪ .

وقد ادرجت الخطة الخمسية استثمارات قدرها نحو ٧٣٦ مليون جنيه لتنمية قطاع التجاره بانشطته المختلفه . كما ادرجت الخطه استثمارات قدرها نحو ١٨٤ مليون جنيه لقطاع المال والتأمين . وفى قطاع السياحه ادرجت استثمارات قدرها نحو ٣٧٨ مليون جنيه لتنمية وتنشيط القطاع .

قطاع التنمية الاجتماعية :

ان سياسه اعادة بناء الانسان المصرى ينبغى ان تهتم بنمو المواطن نموا متوازنا متكاملا بحيث تجعله متمتعا بالصفات والقيم الايجابيه متمكنا من القدرات المتطوره بحيث يصبح مواطنا مؤمنا بعمله متماسكا بالقيم الروحية والمثل المبادئ العليا ، قادرا على تطويعه فى سبيل التقدم على قدر معقول من الثقافه والوعى القومى ، مؤمنا بالعمل مؤديا لواجباته .... وسبيل ذلك كله خطط (التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى اطار متكامل يحقق الاستراتيجية العامة للدولة) .

والتعرف بمكونات خدمات التنمية الاجتماعية فى مصر : يمكن حصر الأنشطة المختلفة لمكونات خدمات التنمية الاجتماعية فى قطاعات ثلاثة هى :

١ ـ قطاع خدمات التعليم والبحث العلمى .
٢ ـ قطاع خدمات الرعاية الاجتماعية .
٣ ـ قطاع الخدمات السيادية والتنظيمية .

أولا : قطاع خدمات التعليم والبحث العلمى :

التعليم

يعتبر التعليم مفتاح تطوير البناء الاجتماعى حيث يلعب دورا اساسيا فى حياة المجتمع ولذلك تعمل الحكومة على تحقيق التوازن بين اثر التعليم فى تنمية القيم الاخلاقية وتقويم السلوك الاجتماعى واثره فى رفع مستوى الانتاجية . وحيث يعمل التعليم على تنمية القدرات الانتاجية للانسان يكون الارتباط قويا بين نظام التعليم وعرض القوى العامله والطلب الذى تخلقه التنمية عليها .

وتتلخص المقومات الاساسية فى الاتجاهات العامه لسياسه التعليم فيما يأتى :ـ

- ان التعليم واحد من مجموعة الحاجات الاساسية لكل فرد فى المجتمع .
- ان اى اصلاح او تطوير للتعليم يتم فى اطار نظره شاملة لكل جوانبه الثقافيه والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع .
- ان التعليم لايكون استثمارا حقيقيا الا بقدر عوائده الانسانية والاجتماعية والاقتصادية قياسا الى ماينفق عليه من جهد ومال .

اهداف التعليم فى مراحله المختلفه :

التعليم الاساسى

تستهدف الخطة الخمسيه استيعاب معظم الاطفال الذين يبلغون الالزام فى الحلقه الابتدائية من التعليم الاساسى بنسبه متزايدة تتدرج من ٢ر٨٥٪ عام ١٩٨٢/٨١ الى ٩٦٪ عام ١٩٨٧/٨٦ .*

ولتحقيق هذه الاهداف فان الخطه الخمسية تستهدف فتح ٢٤٤٤٠ فصلا جديدا فى هذه الحلقه خلال سنوات الخطه تمثل زيادة ٢٢٪ من جمله عدد الفصول عام ١٩٨٢/٨١

التعليم الاعدادى :

تستهدف الخطة الخمسيه استيعاب جميع الناجحين فى الصف السادس من الحلقة الابتدائية بما يحقق مد فترة الالزام الى تسع سنوات فى اطار مرحله التعليم الاساسى .

وينتظر ان يبلغ عدد المقيدين فى هذا المستوى فى نهاية سنوات الخطه الخمسيه ٣ر٢٣٤٦ الف تلميذ مقابل ١ر١٥٦٠ الف تلميذ عام ١٩٨٢/٨١ بزيادة نسبتها ٤ر٥٠٪ عن سنه الاساس

* الجزء الثانى من الخطه الخمسية ـ الصورة القطاعية ـ مايو ١٩٨٢ .

وهذه النسبه الكبيرة فى زيادة اعداد المقيدين فى التعليم الاعدادى يرجع لسياسه الدوله فى مد فترة الالزام لنهاية التعليم الاعدادى من مرحله التعليم الاساسى .

ولتحقيق معدلات النمو والتوسع المستهدف فى هذه الحلقه فقد استهدفت الخطة الخمسيه فتح ١٩٦٠٠ فصلا جديدا بزيادة نسبتها ٥٢٪ عن جملة عدد الفصول فى سنة الاساس ١٩٨٢/٨١ .

التعليم الثانوى :

تستهدف الخطه ان يزيد عدد المقيدين فى التعليم الثانوى العام من ٤٠١ر٣ الف تلميذ عام ١٩٨٢/٨١ الى ٥٧٨ر٨ تلميذ عام ١٩٨٧/٨٦ بنسبه ٤٣ر٩٪ وان يزيد عدد المقيدين فى التعليم الصناعى من ١٩١ الف تلميذ عام ١٩٨٢/٨١ الى ٢٣٥ر٦ الف تلميذ عام ١٩٨٧/٨٦ بنسبه زيادة ٧٥ر٧٪ عن سنه الاساس وفى التعليم الزراعى من ٧٨ر٢ الف تلميذ عام ١٩٨٢/٨١ الى ١٢٤ر٩ الف تلميذ عام ١٩٨٧/٨٦ بنسبه ٥٩ر٧٪ وفى التعليم التجارى من ٢٩٦ الف تلميذ عام ١٩٨٢/٨١ الى ٥٠٩ر٧ الف تلميذ بنسبه زيادة ٧٠ر٠٪ عن سنه الاساس .

التعليم الجامعى :

تستهدف الخطه الخمسيه للجامعات والمعاهد العليا اساس البدء فى تنفيذ سياسات القبول حسب احتياجات التنمية فى الامد الطويل ورفع كفاءة العملية التعليمية وهذا يتطلب الاهتمام ببعض الوسائل المعاونه وهى :ـ

١ ـ المكتبات المركزية وماتتطلبه من مراجع متطورة .
٢ ـ المطابع الجامعية والمعامل وماتتطلبة من صيانه وتطوير .
٣ ـ الاهتمام بالمستشفيات الجامعية التى تعد من اهم مراكز الخدمه الطبية

العلاجية الى جانب نشاطها التعليمى .

٤ ـ الاهتمام بالبحوث العلمية كأداه لرفع كفاءة العملية التعليمية . ولا يقتصر الامر على البحوث والدراسات بل يتسع ليشمل الانشطة الآتيه :ـ

ـ مركز بحوث التنمية والتخطيط التكنولوجى بجامعة القاهرة .
ـ مراكز الحساب الآلى .
ـ مركز الحساب العلمى بجامعة القاهرة والاسكندرية .
ـ المراكز العلمية التخصصية بجامعه القاهرة .

ثانيا : قطاع خدمات الرعاية الاجتماعية :

١ ـ الخدمات الصحية :

تعتبر الرعاية الصحية احد مجالات الاستثمار فى الموارد البشرية ويقوم القطاع الصحى بوضع وتنفيذ خطط هذه الرعاية بحيث تتناسق مع خطط قطاعات الانتاج والخدمات الاخرى فى اطار خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بقصد الاستفاده الرشيدة والمثلى من الموارد الصحيه الموجودة لتوفير البيئة المعيشية المتكاملة للانسان .

وتشمل الخدمات الصحية الآتى :ـ

القطاع العام : ويشمل وزارة الصحه والهيئات التابعه لها كالهيئة العامه للتأمين الصحى والمؤسسه العلاجية بالقاهرة والاسكندرية ، ومعهد ناصر للبحوث والعلاج والمستشفيات الجامعية ، وقطاع الدواء .

القطاع الخاص : ويشمل المستشفيات والعيادات الخاصه .

٢ ـ خدمات الثقافه :

القطاع العام : ويشمل :ـ

- ديوان عام وزارة الثقافه .
- مجمع اللغه العربية .
- الثقافة الجماهرية .
- هيئة الكتـــاب .
- المعاهد الفنيـــه .
- هيئة الفنـــون .
- هيئة السينما والمسرح .
- هيئة الموسيقى .
- هيئة الاثـــار .
- قطاع الورق والتأليف والنشر .

القطاع الخاص : ويشمل دور العرض السينمائى وكذا دور العرض المسرحى التابعان للقطاع الخـــاص .

٣ ـ خدمات الاعلام :

ويمثل القطاع العام مكونات هذه الخدمات والذى يشمل الهيئة العامه للاستعلامـــات واتحاد الاذاعه والتلفزيون .

٤ ـ خدمات الشباب :

القطاع العـــام : ويشمل المجلس الاعلى لرعاية الشباب والرياضه وهيئة استاد ناصر .

القطاع الخـــاص : ويشمل الاندية الخاصـــه .

٥ — الخدمات الاجتماعية والدينيه والعماليه :

القطاع العام :ويشمل وزارة الشئون الاجتماعية وهيئاتها (المجلس الاعلى لتنظيم الاسرة والمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية) ، وزارة الاوقاف وهيئاتها (المجلس الاعلى للشئون الاسلاميه وهيئة الاوقاف المصرية) ، وزارة القوى العاملة وهيئاتها (المركز القومى لدراسات الامن الصناعى) .

القطاع الخاص :ويشمل الجمعيات الاهلية الخيرية وكذا المساجد والكنائس الاهلية .

٦ — الخدمات الشخصيـة :

وهى فى مجموعها تمثل القطاع الخاص ومكوناتها :

- المقاهى والمطاعم والبارات .
- الفنادق والبنسيونات .
- محلات الغسيل والكى والتنظيف والرفى .
- محلات الحلاقه والتجميل .
- محلات التصوير والفوتوغرافى .
- محلات تفصيل الملابس وتجهيد المفروشات .
- الجراحيـــات .
- محلات القراشـــه .
- بوفيهات ومحلات العصير وبيع المثلجات .

ثالثا : قطاع الخدمات السيادية والتنظيمية :

١ — الخدمات السيادية :

تعتبر الخدمات السيادية الركائز الاساسية فى ضمان الاستقرار الداخلـــى والانتظام الاجتماعى وتعمل الخطه الخمسية للخدمات السيادية على تحقيـــق

الاهداف التالية فى مجال خدمات الامن والعداله •

خدمات الامن والعداله :

تهدف خدمات الامن والعداله الى حماية البنيان الاجتماعى والحرص على استقرار النظام وفى سبيل ذلك تعمل على تحقيق الانجازات الآتيه :ـ

- تنفيذ سياسه الدوله بالنسبه لتحقيق مبادئ سيادة القانون وكفاله حرية الفرد فى ديمقراطية تامه •
- تطوير اجهزة الشرطة للتكيف مع المجتمع وملاحقه التقدم العلمى والتكنولجى •
- توفير الامكانيات لاجهزة الشرطة لمواجهه مسئولياتها المتزايدة بالكفاءه المطلوبه مع اعادة تشكيلها • بانشاء الوحدات المتخصصه وتعميم نظام الاتصالات اللاسلكية •
- استخدام الاساليب الحديثه فى حفظ القضايا والمستندات والوثائق التى تتعلق بها مصائر المواطنين •

وتشمل خدمات الامن والعداله مايلى :ـ

القطاع العام :ويشمل وزارة الداخلية ـ وزارة العدل ـ وصندوق ابنيه المحاكم والمحكمه العليا •

القطاع الخاص:ويشمل الخفراء الخصوصية والمحامين والكتبه الخصوصيين والمحامين تحت التمرين •

خدمات الدفاع والانتاج الحربى : وهى تمثل فى مجموعها قطاعا عاما مكوناته وزارة الانتاج الحربى •

٢ ـ الخدمات الرئاسية والتنظيمية :

وتهدف الخدمات الرئاسية والتنظيمية الى تنظيم ورفع مستوى الاداء لمختلف خدمات الهيئات الرئاسية والرقابه للحكومة والوزارات والاجهزة التى تضع السياسات العليا وتقوم

بدور توجيهى فى تيسير وحماية المجتمع وتؤثر فى انشطته ، ومايقتضيه موضوع التنمية الادارية من تنشيط وترشيد تقوم به اجهزة التدريب المختلفه على مستوى الدوله ، حيث يكـــــون الاهتمام بتخطيط القوى العامله بما يضمن حسن استخدام الموارد البشرية المتاحه وتطويـر امكانياتها بما يتناسب مع احتياجات تنمية الجهاز الادارى للدوله الذى يعمل على تحقيق حاجات واهداف المواطنيـــــن .

والخدمات التنظيمية تمثل فى مجموعها قطاعا عاما مكوناته :ـ

- رئاسة الجمهورية والاجهزة التابعة لها .
- مجلس الوزراء والاجهزة التابعه له .
- وزارة التخطيط والاجهزة التابعه لها .
- وزارة الخارجية وصندوق ابنية الوزارة بالخارج .
- الجهاز المركزى للمحاسبـــــات .
- الجهاز المركزى للتنظيم والادارة .
- المعهد القومى للتنمية الادارية .
- مجلس الشعـــــب .
- دواوين بعض الوزارات والهيئات والمصالح الحكومية .

---

* "تخطيط خدمات التنمية الاجتماعية" ـ اعداد د . كرم حبيب برسوم ـ مايو ١٩٧٧ مذكرة داخلية رقم ٥٦٤ .